

## ركائز النمو الاحتوائى فى مصر

دكتور/ ماجد محمد يسري الخربوطلى

مدرس الاقتصاد، معهد مصر العالى للتجارة والحاسبات

والمنتدب بقسم العلوم الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات البيئية-جامعة عين

شمس

### المستخلص

استهدفت الدراسة تحليل لاهم مؤشرات الاداء الاساسية التى تمثل ركائز لتحقيق النمو الاحتوائى فى مصر بغرض التعرف على نقاط الضعف وانتهت الدراسة الى انه على الرغم من الاتجاه التصاعدى لمعدلات النمو الاقتصادى فى مصر خلال العقود الاخيرة، الا ان معدلات التشغيل المنتج لم تشهد التحسن المرغوب وما زالت معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة، وقد ساعد على ذلك عوامل كثيرة منها التركيب القطاعى لعملية النمو حيث ضعف نصيب مساهمة القطاع الزراعى وهو ما يعتبر احد الركائز الهامة لتحسين مؤشرات النمو الاحتوائى، بالإضافة الى الزيادة المستمرة فى معدل نمو السكان وهو ما قد يمثل عبئاً خاصة فى المراحل الاولى من النمو، نضف الى ذلك ضعف الاستثمار العام وبخاصة فى قطاعى التعليم والصحة وهو ما انعكس فى ارتفاع نسبة الفقراء وعدم المساواة واخفاق مؤشرات الاداء القومية الاساسية فى اتجاه تحقيق نمواً احتوائياً، واوصت الدراسة باهمية توفير منهج جديد للتحويل نحو تحقيق التوازن بين اهداف السياسات الاقتصادية الكلية، مع ضرورة اعادة ترتيب الاولويات بحيث يصبح الاستثمار العام فى التعليم والصحة والتدريب وتنمية المهارات ومكافحة الفساد بكافة صورته على قائمة الاولويات، بغرض رفع معدلات التوظيف المنتج مع ضمان استعادة جميع الفئات من النمو.

## مقدمة

إهتم الاقتصاديون في الثلث الاخير من القرن العشرين بقضايا توزيع الدخل والنمو وبخاصة في الدول المتقدمة ، وسرعان ما انتقل الاهتمام الى الدول النامية التي انشغل اقتصاديوها لفترة طويلة بقضايا النمو والاستثمار دون غيرها . وامن الكثير منهم بفرضية ان زيادة معدلات النمو الاقتصادى كفيلة وحدها بحل مشكلة الفقر والعدالة معا على اساس تساقط ثمار او منافع النمو الى الفقراء (عثمان, ٢٠١٦) , ورغم تاكيد دراسات اقتصادية عديدة على الدور الايجابى للنمو الاقتصادى فى الحد من الفقر, الا ان تجارب العديد من الدول خلال العقود الماضية تشير الى اختلاف درجة النجاح فى الحد من الفقر متعدد الابعاد نتيجة للنمو . وبالتالي لم يكن النمو احتوائيا فى جميع الدول بنفس الدرجة, فقد يعد النمو الاقتصادى شرطا ضروريا دون ان يكون كافيا فى حد ذاته للحد من الفقر , حيث انه لا يضمن استفادة الجميع بدرجات متساوية (Abou-Ali,S,2013) , كما انه من الممكن ان يتجاوز الفئات الفقيرة او المهمشة وهو من شأنه ان يزيد من عدم المساواة فى الدخل, الامر الذى قد يؤدى فى حاله تصاعده الى تقليص الاثر الايجابى للنمو الاقتصادى فى الحد من الفقر (Sakr,2013) ومن ثم اصبح الحد من عدم المساواة امرا هاما عند صياغة سياسة التنمية , وفى مصر على الرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العقد الاول من الالفية الجديدة , الا ان معدلات الفقر قد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال ذات الفترة وما بعدها (سليمان,٢٠١٣) ، والذى قد يرجع الى تهميش بعض الفئات من المشاركة فى ثمار النمو(اللامساواة) وعدم العدالة فى توزيع الثروة والتي ادت الى تزايد القلاقل الاجتماعية, مما قد يعنى اخفاق نموذج النمو الذى تبنته الحكومة المصرية خلال تلك الفترة ويدفعنا الى ضرورة التوجيه الى نموذج اكثر شمولية وهو ما يعرف بالنمو الاحتوائى .

### الكلمات المفتاحية

Growth Model	نموذج النمو
Inclusive Growth	النمو الاحتوائي
Pro-Poor Growth	النمو المتحيز للفقراء
Inclusive Growth Index	مؤشر النمو الاحتوائي
Framework The Policy and Institutional Ecosystem Under Pinning	اطار للنمو الاحتوائي (الركائز الاساسية والفرعية)
Inclusive Growth	مؤشرات الاداء الاساسية القومية
National Key Performance Indicators	التوظيف
Product Employment	الفرص الاقتصادية
Economic Opportunity	اللامساواة
The Inequality	دالة الفرص الاجتماعية
Social Opportunity	

## مشكلة البحث

و يمكن القول ان فرضية تساقط ثمار او منافع النمو ظلت هي المبدأ الضمنى الذى تتبعه السياسة الاقتصادية المصرية لسنوات طويلة وان الاهتمام بسياسيات صريحة لمكافحة الفقر او لتحسين الدخول كاد ان يكون معدوما ، وانه رغم تحسين مؤشرات الاداء الاقتصادى وتسارع معدلات النمو ، الا ان ذلك لايعنى بالضرورة ان يكون مصحوبا بعداله فى توزيع الفرص الحياتية واهمها فرص توليد الدخل ، وفرص اتاحة التعليم الجيد والمتساوى ، وفرصة التمتع بالصحة والغذاء الامن ، ومياه الشرب النظيفة ، وزيادة فرص العمل اللائق والمجزى ، وهو ما يعد جوهر النمو الاحتوائى.والذى يعتمد على مجموعة من الركائز الاساسية والفرعية والتي يتم قياسها من خلال مجموعة من مقاييس او مؤشرات الاداء الاساسية القومية والتي تعبر عن تصور اكثر تكاملا للحالة النسبية للتنمية والاداء الاقتصادى ، وتمثل مشكلة البحث فى التساؤل الاتى: "هل تمتلك مصر اطار جيد للسياسات ومايقابله من مؤشرات الاداء اللازمة تمثل ركائز اساسية تؤثر على اتساع نطاق المشاركة الاجتماعية لتحقيق النمو الاحتوائى" .

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى الاجابة على التساؤل الرئيسى للبحث وذلك من خلال توضيح مفهوم النمو الاحتوائى واستراتيجيات وركائز النمو الاحتوائى وعرض لبعض الدراسات التى تناولت ركائز وقياس النمو الاحتوائى ،ومحاولة حساب مؤشر مركب للنمو الاحتوائى بذات المنهجية المتعارف عليها فى الادبيات الحديثة، ثم تحليل العلاقة بين النمو الاحتوائى وبين عدد من مؤشرات الاداء الاساسية التى تمثل ركائز لتحقيق النمو الاحتوائى فى مصر .

## فرضية الدراسة

ان النموذج الذى تبنته الحكومة المصرية خلال العقود الاخيرة بهدف ان ثمار النمو سوف تتدفق على درجات السلم الاجتماعى لم ينجح فى تقليل عدم المساواة وزيادة الفرص الاجتماعية فى مصر وذلك لغياب منهج متكامل وشامل يقوم على ركائز اساسية وفرعية تحقق نموا احتوائيا .

## منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على الجمع بين المنهج الوصفى التحليلى والمنهج الكمى فى تحليل العلاقة بين النمو الاحتوائى واهم الركائز الاساسية لتحقيقه , عن طريق اختبار CO-Integration Test بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام منهجية Johansen Cointegration بالتطبيق على مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٧) .

## أولاً : التأسيس النظري للدراسة

### ١- مفهوم النمو الاحتوائى

هناك قدر كبير من التداخل فى الادبيات الاقتصادية بين مفهوم النمو المتحيز للفقراء ومفهوم النمو الاحتوائى , وقد تم تعريف النمو المتحيز للفقراء من قبل (Kakwani,N,2008) ، بانه هذا النمو "الذى تنخفض معه معدلات الفقر نتيجة زيادة دخول تلك الطبقة "، وهو مايعتبر المفهوم المطلق للنمو المتحيز للفقراء , ومن الدراسات التى تبنت هذا المفهوم ايضا دراسة (Ravallion.2004) ، حيث عرفه بانه "النمو الذى يخفض من معدلات الفقر ويحسن من الظروف المعيشية للفقراء بغض النظر عن اعتبارات العدالة.

أما التعريف النسبى للنمو المتحيز للفقراء فيتطلب ان تزداد دخول الفقراء بمعدلات نمو اسرع واكبر من معدلات نمو دخول باقى طبقات المجتمع , وتوجد عدة تعريفات تدرج تحت هذا المفهوم النسبى منها دراسة

(White & Anderson,2001) حيث انتهت الى ان النمو المتحيز للفقراء يعنى ان يزداد دخل الفقراء بمعدل اعلى من زيادة دخل الاغنياء , وقد يكون الجدل حول المفهومين المطلق والنسبى قد ادى الى ظهور اصطلاح النمو الاحتوائى حيث ظهرت تعريفات متعددة للنمو الاحتوائى فوجد البنك الدولى عرف النمو الاحتوائى بانه النمو الذى يحقق التوظيف المنتج بمعنى زيادة عدد الوظائف وزيادة الانتاجية والدخول من الوظائف (The world bank ,2009) ونجد ان البنك الدولى ركز على اهمية النمو الاحتوائى من زاوية (الاليات) لتحقيق اهداف الالفية الثالثة , ورؤية البنك الدولى تحاول الخروج من اليه اعادة التوزيع للتغلب على الفقر والتمهيش الاجتماعى للدخول الى اليه طويلة الاجل تركز على كيفية زيادة معدلات النمو ومشاركة جميع الفئات بها , فى حين تؤكد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) على ان النمو الاحتوائى يضمن التماسك الاجتماعى والاقتصادى وذلك من خلال دعم الفئات المهمشة والاستثمار فى التدريب وتنمية المهارات مع استفادة جميع الفئات من النمو ورفع معدلات التوظيف وتقليص الفجوة فيما بين الفئات الغنية والفقيرة ليس فقط عن طريق التوزيع العادل لعوائد النمو وانما باتساع نطاق المشاركة (OECD ,2014) وعلى الرغم من انتشار استخدام مصطلح النمو الاحتوائى الا انه لايمتلك مفهوما محدد , وان كان تم التركيز فى بعض الادبيات على تناوله من خلال مدخل العمليات والاليات حيث عرفه (Kalsen,2010) ، بانه اشترك الجميع فى خلق الفرص الاقتصادية وفى جنى ثمار هذه الفرص , وتعرفه دراسة (سليمان, ٢٠١٣) بانه النمو الذى يركز على قاعدة عريضة من المشاركين على مستوى كافة القطاعات ويشغل الجزء الاكبر من القوى العاملة فى اعمال منتجة, فى حين اكد (GSDRC, 2010), ان النمو الاحتوائى هو "النمو الذى لا يكتفى فقط بخلق فرص اقتصادية جديدة ولكنه

يقوم بالتاكيد على وصول كافة شرائح المجتمع خاصة الفقراء لهذه الفرص ولا بد ان يكون انتشار الفرص مدعوما بالحوكمة والمساءلة" , كما عرفه ( Ali.& Juzhong,2007) بانه "النمو الذى يستند الى الفرص المتساوية والوصول المتساوى للنتائج ويزيد فرص حدوثها" , وقد اشار Asian Development (Bank , 2008) الى مفهوم النمو الاحتوائى بانه "النمو الذى يخلق فرص اقتصادية جديدة ويضمن توسيع دائرة المشاركة وخاصة الفقراء فى الفرص المهيأة" , فى حين ركزت بعض الادبيات على تناوله من خلال مدخل الانتاج والمخرجات مثل دراسة (Rauniyar.&Kanbur.2009) , حيث عرفته بانه النمو المصحوب بالحد من عدم المساواة فى توزيع الدخل , فهو نمو مع تخفيض عدم المساواة وتوزيع التحسينات على ابعاد غير دخلية كالتعليم والصحة" .

كما اشارت دراسة (Ali&son,2007) الى ان النمو الاحتوائى هو تحسين الظروف فى مصلحة الفقراء فيما يتعلق بالجوانب الاخرى بخلاف الدخل", كما عرف النمو الاحتوائى ايضا على انه "تحقيق تقدم مادي من خلال النمو الاقتصادى الذى يحافظ على المساواة وتكافؤ الفرص فى تقديم الخدمات الاساسية والوصول الى الاسواق الرئيسية (اسواق العمل والائتمان) وتحقيق حماية اجتماعية للفئات المهمشة فى المجتمع (Addison & Nino Zarazua, 2012) , ومن ثم يمكن التمييز بين النمو المتحيز للفقراء والنمو الاحتوائى .

حيث يهدف النمو المتحيز للفقراء الى تحسين دخول الفقراء وخفض معدلات الفقر وقد تتشابه فى ذلك مع النمو الاحتوائى من حيث المضمون العام ولكن فى احد جوانبه وهو خفض معدلات الفقر, الا أن هناك هدف اشمل واوسع للنمو الاحتوائى حيث يسعى الى مشاركة كافة شرائح المجتمع الفقيرة والمتوسطة والغنية سواء فى عملية النمو او توزيع عوائده , مع الاهتمام برفع الكفاءة الانتاجية ومعدلات التشغيل

من خلال تدعيم اكتساب المهارات وتهيئة بيئة عمل محفزة من اجل القطاع الخاص , والتوسع فى الاستثمار العام وبخاصة فى مجالى التعليم والصحة لتعزيز فرص الفئات المهمشة فى الحصول على فرص اقتصادية افضل وزيادة نمو الدخل وتخفيض درجة عدم المساواة .

### ركائز النمو الاحتوائى

يمكن القول استنادا الى التعريفات السابقة ان النمو الاحتوائى يركز على آلية وكيفية النمو, وضمانات الاستدامة , من خلال عدة ركائز اهمها خلق الفرص الاقتصادية واتاحتها (SAKR, 2013) والوصول العادل لهذه الفرص مع الاهتمام بالتكوين القطاعى لعملية النمو, وزيادة الاستثمار فى راس المال البشرى والبنية التحتية (Podesta,2013) وتوفير الية للحماية الاجتماعية للحد من المخاطر (Sen,2014) وتشير الادبيات الى ركائز متعددة فيما يتعلق بتحقيق النمو الاحتوائى , مثل السياسات الخاصة باعادة التوزيع , وسياسات ادارة الاقتصاد الكلى, والبيئة السياسية التى تحكم الاستثمار الخاص المتحيز للفقراء والتركيب القطاعى للاقتصاد , وحجم ونمط الانفاق العام والعدالة, ومستوى راس المال البشرى , والانفتاح التجارى (Wieser.,2011).

كما تؤكد العديد من الدراسات على اهمية دور الحوكمة الجيدة وتطوير بيئة اعمال محفزة والتخلص من تشوهات الاسواق (Fernando,2008) وفى اطار اهتمام المنتدى الاقتصادى العالمى بقضايا النمو والتنمية قدم اطار للنمو الاحتوائى يضم مجموعة من الركائز الاساسية ضمن تقريره الصادر عام ٢٠١٧ ويشمل الاطار (٧) ركائز اساسية يندرج منها (١٥) ركيزة فرعية .



## شكل رقم (١)

## اطار النمو الاحتوائي "الركائز الاساسية والفرعية"

الركيزة الاولى	الركيزة الثانية	الركيزة الثالثة	الركيزة الرابعة	الركيزة الخامسة	الركيزة السادسة	الركيزة السابعة
التعليم والمهارات	الخدمات الاساسية والبنية التحتية	الفساد والريوع	الوسائط المالية للاستثمار في الاقتصاد الحقيقي	بناء الاصول وريادة الاعمال	التشغيل وتعيضات العمل	التحويلات المالية
↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓
امكانية الوصول	البنية التحتية الاساسية والرقمية	اخلاقيات الاعمال والسياسة	شمول النظام المالي	ملكية المشروعات الصغيرة	العمالة المنتجة	قانون الضرائب
↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓
الجودة	الخدمات والبنية التحتية المرتبطة بالصحة	تركز الريوع	وساطة استثمار الاعمال	ملكية الاصول المنزلية والمالية	التعيضات من الاجور وغير الاجور	الحماية الاجتماعية
↓	↓	↓	↓	↓	↓	↓
العدالة						

(Source: World bank , Framework :The Policy and Institutional Ecosystem Underpinning Inclusive Growth , the inclusive growth & development Report,2017,part1,rising to the Challenge of Inclusive Growth & Development P13).

وقد يعتبر هذا الاطار وصفيا واسترشاديا , وان كان هناك العديد من الادبيات التي تناولت ركائز النمو الاحتوائي حيث انتهت دراسات عديدة مثل (VISA,2012) (IDUANG,2013)) لاهمية التأثير الايجابي للمنح والمساعدات الخارجية على النمو الاحتوائي ومن ابرز الركائز التي تشير اليها الادبيات كمحور للنمو الاحتوائي حجم الانفاق الحكومي وخاصة في مجال الصحة والتعليم والمهارات كمحدد للتوظيف ودعم امكانية الوصول (STUART, 2011).

كما تعتبر سياسات الاقتصاد الكلي احد الركائز الهامة لتحقيق النمو الاحتوائي (ELshawarby.2017) بالإضافة الى دور هيكل الاقتصاد او التركيب القطاعي للنمو مثل دراسة (loayza.2010) ، والتي اشارت الى ان النمو في القطاعات كثيفة العمل يكون له تأثير ايجابي على النمو الاحتوائي وبخاصة في الدول التي يعيش اغلبية الفقراء منها في المناطق الريفية ويعتمدون على النشاط الزراعي كما اكد (SENEVIRATNE=,2013) على الدور الايجابي للبنية التحتية في تحقيق النمو الاحتوائي , كما افترضت العديد من الدراسات التأثير الايجابي للانفتاح على الاقتصاد العالمي على التوظيف والحد من الفقر , في حين اهتمت دراسة (IMF2007) بتاثير الاستثمار الاجنبي المباشر كاحد ركائز النمو الاحتوائي وتأثيره الايجابي على خلق الوظائف وتطوير البنية التحتية .

## ٢- مؤشرات قياس النمو الاحتوائي

ظهرت عدة محاولات لقياس النمو الاحتوائي وتتفق معظم هذه المحاولات في الوصول الى صورة اكثر شمولية لمفهوم النمو الاحتوائي تعتمد على ابعاد مختلفة بخلاف الدخل والعدالة كما تقدم طرقا مختلفة للتفكير في النمو الاحتوائي وكيفية قياسه كميًا , حيث حاولت دراسة (Ramos.2013) بناء مؤشر لقياس النمو الاحتوائي يهتم بأثر النمو اعتماداً على مؤشر مركب من فقر الدخل , وعدم العدالة , ونسبة التوظيف , كما قدم (Habito.2009) محاولة لقياس النمو الاحتوائي باستخدام مرونة استجابة الفقر للنمو كمقياس للنمو الاحتوائي مع التمييز بين فقر الدخل ومقاييس الفقر متعدد الابعاد , في حين قدمت دراسة (Mckinley ,2010) مؤشر مركب يشمل مؤشرات النمو والتوظيف المنتج والبنية التحتية وفقر الدخل والعدالة والحماية الاجتماعية .

وقد اتبعت دراسة (Abou-Ali. &Hala,2013) نفس مفهوم دراسة (Mckinley,) وقد انتهت الدراسة الى انه على الرغم من الاثر الايجابى لتحقيق برنامج الاصلاح الاقتصادى على مؤشرات اداء الاقتصاد المصرى الا انه سحب بمجموعة من السلبيات والتي تمثلت فى عدم العدالة الاجتماعية وتباطؤ معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة والفقر , وقد اوضحت الدراسة محددات النمو الاحتوائى والتي تمثلت فى اتاحة العمل , البنية التحتية , الفقر , العدالة, الضمان الاجتماعى, بالاضافة الى اجراء مقارنة الاداء المصرى بمجموعة من الدول الاسيوية حيث اوضحت الدراسة ان مصر استطاعت خلال فترة (٢٠١١/١٩٩١) ان تخطو العديد من الخطى فى مسار تحقيق النمو الاحتوائى .

حين تبنى بنك التنمية الاسيوى وضع اطار عام لمؤشرات النمو الاحتوائى بالاعتماد على مخرجات النمو الاحتوائى الخاصة بفقر الدخل يتم قياسها من خلال مؤشرات الفقر والدخل والاستهلاك وبعض مؤشرات التنمية البشرية , فقد اهتمت بعض الدراسات باهمية الوصول الى الفرص الاقتصادية والاجتماعية ومشاركة عادلة وشاملة لكافة طبقات المجتمع فى تحقيق النمو من خلال مؤشر دالة الفرص الاجتماعية ومنها (متوسط الفرص المتاحة وكيفية تقاسمها ) مع اعطاء وزن نسبى اكبر لفرص الفقراء , كما قامت دراسة (Arjan,2013) بدمج مؤشرات النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل فى محاولة قياس النمو الاحتوائى باستخدام دالة الحراك الاجتماعى , وعلى نفس النهج ايضا قدمت دراسة (Anand,2013) محاولة قياس النمو الاحتوائى باستخدام دالة الحراك الاجتماعى .

فى حين تعتبر دراسة (EL-Laithy&ELshawarby,2015) من اهم المحاولات لقياس النمو الاحتوائى فى مصر وقد استخدمت الدراسة نفس منهجية (Anand) اعتمادا على مؤشر مركب للنمو وتوزيع الدخل ومؤشرات عدم المساواة

وتقاسم الفرص, وبنفس الطريقة اعتمدت دراسة (Omar.2018) على منهجية لقياس النمو الاحتوائى باستخدام دالة الفرص الاجتماعية التى تشبه فكرة دالة الرعاية الاجتماعية .

واعتمدت الدراسة على مؤشرات وبيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك التى تغطى الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) , وخلصت الدراسة انه بالرغم من عدم تحقيق معدلات نمو فى الرفاهية خلال الدراسة فقد تحسنت عدالة التوزيع بشكل كبير فاق النمو بالسلب للرفاهية.

### ثانيا: مؤشرات النمو الاحتوائى فى مصر

مع مطلع التسعينات من القرن الماضى , بدأت مصر خطوات هامة نحو تصحيح المسار الاقتصادى , وبادرت الحكومة بطرح برنامج الاصلاح الاقتصادى بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين , والذى كان له اثار اجتماعية سلبية افضت لزيادة حدة الفقر والبطالة وزيادة الاسعار حيث بلغت نسبة الفقراء غير القادرين على الوفاء بالاحتياجات الاساسية فى مصر ١٩.٤% عام ١٩٩٥ , وان اختلفت معدلات الفقر طبقا للقطاع ونوع العمل وحيث زادت نسبة الفقراء بين العاملين فى القطاع الزراعى والبناء والتشييد .

كما شهدت معدلات التضخم ايضا ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ ١٥.٧% عام ١٩٩٥ وعلى جانب اخر شهدت ايضا معدلات التشغيل تباطؤ لترتفع معدلات البطالة الى ١١.٠٣% عام ١٩٩٥ كما هو موضح بالجدول رقم (١)

## جدول رقم (١)

## أهم مؤشرات الاداء الاساسية للنمو الاحتوائى في مصر (١٩٩٥-٢٠١٧)

خلال	معدل النمو %	معدل البطالة %	الاتفاق على التعليم % الاجمالي للدخل القومي	معدل التضخم %	الاتفاق العام % اجمالي الناتج المحلي	معدل الاعالة %	القيمة المضافة في قطاع الزراعة % النمو السنوى
١٩٩٥	٤.٦٤	١١.٠٣	٤.١	١٥.٧	١٠.٥٣	٧٩.٦	٣.٨
١٩٩٦	٤.٩٨	٩	٤.٣	٧.١٨	١٠.٣٧	٧٧.٨٥	٢.٨
١٩٩٧	٥.٤٩	٨.٣	٤.٤	٤.٦٢	١١.٣٢	٧٦.٢	٣.٠٧
١٩٩٨	٥.٥٧	٨.٠٢	٤.٤١	٣.٨٧	١١.٣	٧٤.٦	٣.٤٣
١٩٩٩	٦.٠٥	٧.٩	٤.٤١	٣.٠٧	١١.٦	٧٢.٨	٤.٨٣
٢٠٠٠	٦.٣٧	٨.٩	٤.٤١	٢.٦٨	١١.٢	٧٠.٨	٣.٧
٢٠٠١	٣.٥٣	٩.٦٦	٤.٤١	٢.٦٦	١١.٣	٦٨.٩	٣.٧٩
٢٠٠٢	٢.٣٩	١٠.٠١	٤.٤١	٢.٧٣	١٢.٦	٦٧.٠٦	٣.٦
٢٠٠٣	٣.١٩	١١.٠١	٤.٤١	٤.٥	١٢.٧	٦٥.٨١	٣.٤٨
٢٠٠٤	٤.٠٩	١٠.٣١	٤.٤١	١١.٢٧	١٢.٧	٦٣.٤٣	٢.٧٥
٢٠٠٥	٤.٤٧	١١.١٩	٤.٤١	٤.٨٦	١٢.٧	٦١.٨٧	٣.٢٥
٢٠٠٦	٦.٨٤	١٠.٤٨	٤.٤١	٧.٦٤	١٢.٣	٦٠.٨٥	٣.٢٤
٢٠٠٧	٧.٤٨	٨.٨	٤.٤١	٩.٣١	١١.٣	٥٩.٨١	٣.٦٨
٢٠٠٨	٧.١٥	٨.٥١	٤.٤١	١٨.٣	١٠.٨	٥٨.٩٢	٣.٣٤
٢٠٠٩	٤.٦٧	٩.٠٨	٤.٤١	١١.٧	١١.٣	٥٨.٤١	٣.١٧
٢٠١٠	٥.١٤	٨.٧٥	٤.٤١	١١.٢	١١.٦٦	٥٨.٣٨	٣.٤٧
٢٠١١	١.٧٦	١١.٨٤	٤.٤١	١٠.٠٥	١١.٥٥	٥٨.٥	٣.٧٢
٢٠١٢	٢.٢٢	١٢.٥٩	٤.٤١	٧.١١	١١.١٧	٥٩.٣	٢.٩١
٢٠١٣	٢.١٨	١٣.١٥	٤.٤١	٩.٤٢	١١.٣٥	٦٠.٣٨	٣
٢٠١٤	٢.٩١	١٣.١٠	٤.٤١	١٠.١٤	١١.٨٤	٦١.٣	٣
٢٠١٥	٤.٣٧	١٣.٠٥	٤.٤١	١٠.٣٦	١١.٧٥	٦١.٨	٣.٠٧
٢٠١٦	٤.٣٤	١٢.٤	٤.٤١	١٣.٨	١١.٤٢	٦٢.٧	٣.٠٩
٢٠١٧	٤.١٨	١١.٧	٤.٤١	٢٩.٥	١٠.٠٩	٦٢.٩	٣.٢٤

(المصدر: تم اعداده بواسطة الباحث باستخدام بيانات " The world bank world Development indicators " online (data base)

وقد يرجع ذلك الى السياسات الانكماشية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى بالاضافة الى التحيز لصالح راس المال على العمل وذلك نتيجة لتحول السياسة الاستثمارية ورغم ان مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي تشير الى تقارب كبير فى

بداية عملية الاصلاح الاقتصادي الى انها اخذت الاتجاه التصاعدي الى ان بلغ معدل النمو ٦.٠٥٪ عام ١٩٩٩, ورغم التعرض للعديد من الصدمات سواء الخارجية او الداخلية ادت الى تباطؤ معدلات النمو لتصل الى ٢.٣٩٪ عام ٢٠٠٢ الى ان معدلات التضخم قد شهدت انخفاضا ملحوظا وانخفضت الى ٢.٢٦٪ عام ٢٠٠١ وهو ما يعد اقل معدلا له خلال فترة الدراسة كما شهدت الفترة ايضا تطور ايجابي في نسبة الفقر والتي انخفضت الى ١٦.٧٪ عام ٢٠٠٠ مقارنة ب ١٩.٤٪ عام ١٩٩٥ وتجدر الاشارة الى ان معدلات التضخم السنوية السائدة في مصر في مجملها تعتبر مرتفعة بشكل يتجاوز المستوى المعقول اللازم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي . وقد يرجع هذا الارتفاع الى مجموعة من الاختلالات المختلفة على كافة المستويات سواء القطاع المالي او الحقيقي او الخارجي, وقد شهد الاقتصاد المصري مرحلة وسياسات جديدة من عام ٢٠٠٣ في محاولة لمعالجة المشكلات وتحفيز النمو الاقتصادي , وتحديث القطاع المالي , واتسمت هذه المرحلة بالحرية في تحرير سعر صرف الجنية وفقد الجنية المصري حوالي ٢٠٪ من قيمته امام الدولار خلال شهر من اعتماد النظام الجديد .

واستمر هذا الاتجاه نحو الانخفاض ولكن ساهمت العديد من العوامل في تقليص الفجوة بين الطلب على النقد الاجنبي وعرضه ومن اهمها نظام الانترنت عام ٢٠٠٤ , الا ان تعويم العملة وما ترتب على ذلك من تخفيض قيمتها لم يكن ليصب في صالح الفقراء وارتفعت نسبة متوسط الفقر الى ١٩.٦٪ عام ٢٠٠٥ , في حين شهدت الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٥ تسارع في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ليتجاوز ٧.١٪ عام ٢٠٠٨ . وان كان صاحب هذا النمو تصاعد ايضا في معدلات التضخم لتقفز من ٤.٥٪ عام ٢٠٠٣ الى ٩.٣٪ ثم ١٨.٣٪ اعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على التوالي ورغم اتساع شبكات الامان الاجتماعى الا انها عانت من سوء التوجه للفقراء حيث ظل التصاعد في نسبة الفقر من ١٩.٦٪ عام ٢٠٠٥ الى ٢٢٪ عام ٢٠٠٨ كما يوضحها الجدول رقم (٢)

## جدول رقم ( ٢ )

## تطور نسبة الفقر ومعامل جيني في مصر (1995-2015)

البيان	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٥
نسبة الفقر وفقا لخط الفقر الوطني % من السكان	١٩.٤	١٦.٧	١٩.٦	٢٢	٢٥.٢	٢٦.٣	٢٧.٨
معامل جيني	٣٠.١	٣٢.٧٦	٣٢.١٤	٣٠.٠٧	٣٠.١٨	٢٩.٨	٣١.٨

(المصدر: تم اعداده بواسطة الباحث باستخدام بيانات

The world bank "world development indicators " online data base)

وان كان هناك اختلاف في توزيع الفقر وفقا لاقاليم الجمهورية حيث نجد اختلافات داخلية حادة فريف الوجه القبلي لايزال لديه مستويات الفقر على نطاق واسع للغاية حيث نجد ان اعلى نسبة للفقر كانت تتركز في ريف الوجه القبلي وعموما المناطق الريفية في مصر (السفلى والعليا) لديها اعلى معدل لانتشار الفقر على حد سواء ولم تتجح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في استهداف ظاهرة الفقر او التقليل من حدة التضخم وبخاصة اسعار السلع الغذائية وانتقال اثر هذه الزيادة في اسعار السلع الاخرى ونظرا لاعتماد معظم الفقراء على العمل وهو الاصل الانتاجي الوحيد الذى تملكه فقد ادى ارتفاع نسبة البطالة خلال نفس الفترة الى تفاقم المشكلة وليؤكد ان النجاحات التى تحققت على المستوى الاقتصادى لم تتجح في تقليل معدلات الفقر فى مصر .

وبالتالى فان سياسات النمو الايجابى لم تؤثر على وضع الفقراء , كما ان سياسات مكافحة الفقر لم تتقدم بل من الارجح انها تراجعت .

على جانب اخر يعتبر توليد فرص العمل ورفع معدلات التشغيل من اهم الاهداف الاقتصادية لكن يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) انه رغم تصاعد معدلات النمو وبشكل كبير من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨ الا ان معدلات البطالة لم تتأثر حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال هذه الفترة ١٠٪. وجدير بالذكر ان معدلات البطالة يتحكم فيها العديد من العوامل الاخرى منها الهيكل العمرى للسكان, ومعدلات نمو القوة العاملة , طبيعة وحجم الاستثمارات , جودة التعليم ,بالاضافة الى عوامل اخرى منها الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية فى النمو .

وبتحليل معدلات نمو القطاعات الاقتصادية وكذا نسب المساهمة فى النمو الاقتصادى خلال تلك الفترة (٢٠١٠/٢٠٠٤) نجد ان القطاع الخدمى حقق اعلى مساهمة بمتوسط ٤٨.٤٪ وبمعدل نمو متوسط بلغ ٦.٢٪ فى حين بلغت متوسط مساهمة القطاع الصناعى ٣٧.٢٪ وبمعدل نمو بلغ ٥.٩٪ فى المتوسط ( World bank indicators), نضف على ذلك ضعف مساهمة تلك القطاعات فى خلق فرص جديدة وتقليل معدلات البطالة.

فى ظل ارتفاع نصيب الصناعات كثيفة راس المال والطاقة بسبب اعانات الطاقة العالية وانخفاض المعايير والاشتراطات البيئية والتي ساهمت فى ارتفاع معدلات نمو بعض القطاعات كالاسمنت, البتروكيماويات , السيراميك , وغيرها من الصناعات التى تصنف على قوائم الصناعات الرمادية او السوداء . فى حين ان القطاع الزراعى انخفض متوسط نسب مساهمته فى النمو خلال نفس الفترة حيث بلغت ١٤.١٦٪ ومحققا بذلك معدل نمو لم يتعدى فى المتوسط ٣.٢٪ وهو ما قد ساهم فى زيادة معدلات الفقر والتي بلغت ٢٥.٢٪ عام ٢٠١٠ خاصة فى ظل



احتواء هذا القطاع على النسبة الأكبر من العمالة (حوالي ٢٥٪ من القوى العاملة) ، بالإضافة لارتفاع معدلات الفقر به (يستضيف ٧٠٪ من الفقراء في مصر) مما كان يتطلب معه زيادة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع لرفع إنتاجيته والتعامل مع المشكلات التي تواجهه وبالتالي لم تنجح سياسات الاقتصاد الكلي في خلق فرص عمل جديدة والحد من الفقر . وعلاوة على ذلك لم تتحسن الظروف المعيشية للأسر المصرية بل تعرضت العديد من الأسر من الطبقة المتوسطة لمخاطر الانزلاق في الفقر حيث قفزت نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر المدقع بين عامي (٢٠٠٤/٢٠٠٨) من ٣.١٪ الى ٦.١٪ (مؤشرات الفقر طبقا لبيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠١٢/٢٠١٣ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء) وهو ما يعني ان حوالي ٥٠٪ من المصريين اصبحوا على مقربة من الفقر . من ناحية اخرى فان سياسات الحكومة لتخفيف وطأة الفقر انحصرت في دعم بعض السلع والاعتماد على شبكات الامان الاجتماعي واذ تكفي هذه السياسات في التخفيف من وطأة الفقر عند بعض الفئات فلا يمكن الاعتماد عليها كلية في تغيير توزيع الدخل، ومن المعروف ان اعادة توزيع الدخل يتاثر بشكل مباشر بالسياسة الضريبية وللأسف فقد اظهرت السياسة الضريبية تحيزا كبيرا للطبقات عالية الدخل وذلك بتخفيض الحد الاعلى للضرائب على الدخل الى ٢٠٪ وفي حين ان سياسات العدالة الاجتماعية اصبحت تهتم ليس فقط بعدالة التوزيع ولكن الاله هو عدالة توزيع الفرص الحياتية لكن للأسف فان سياسات الحكومات المتعاقبة خلال الفترة قد ادت الى حرمان الطبقات الدنيا من فرص توليد الدخل بعدم اتاحة التعليم الجيد والمتساوي وكذلك حرمتهم من فرص الصحة والغذاء الامن ومياة الشرب النظيفة وارتبط هذا بتقلص فرص العمل اللائق والمجزى فسادت حالة من عدم الرضا ساعدت على قيام ثورة يناير ٢٠١١، ونتيجة لعدم الاستقرار الامني والسياسي تراجعت معدلات النمو بشدة لتصل الى ١.٧٦٪

وهو اقل مستوى لمعدل النمو خلال الفترة وصاحبه ارتفاع معدل البطالة الى ١١.٨٤ لتسجل زيادة ٣٥.٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٠ كما ارتفع مؤشر نسبة الفقر ليسجل ٢٦.٣٪ عام ٢٠١٢، الى ان استقرت الاوضاع السياسية عام ٢٠١٤ وبدأت الحكومة تتخذ مجموعة من الاجراءات لمواجهة الاختلالات وتدنى مؤشرات الاداء الاساسية واهمها انخفاض معدلات النمو والذي بلغ ٢.٤٪ في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١٤) بالاضافة الى ارتفاع معدل البطالة ليلبغ في المتوسط ١٣٪ وارتفاع ايضا في معدلات التضخم لتسجل ١٠٪ في المتوسط لذات الفترة وشهدت مصر سياسة تحول غير منتظمة مما اضعف اداء النمو الاقتصادي حتى منتصف عام ٢٠١٤، ثم بدأت مرحلة من الاستقرار السياسي كان لها اثر ايجابي على تنامي معدل النمو حيث بلغ ٤.٣٪ عام ٢٠١٥ وشرعت الحكومة في تنفيذ خطة طموحة لجذب الاستثمارات وخلق فرص العمل وان كان لم يترجم التحسن الى نتائج اجتماعية افضل حيث ظلت معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة وبلغ في المتوسط ١٢.٥٪، وسجل معامل جيني زيادة من ٢٩.٨ نقطة عام ٢٠١٢ ليصل الى ٣١.٨ نقطة عام ٢٠١٥ وارتفعت ايضا مؤشرات الفقر لتصل الى ٢٧.٨٪ عام ٢٠١٥، وشرعت الحكومة في تطبيق برنامج لمعالجة الاختلالات الهيكلية وفق نهج صندوق النقد الدولي والذي يدعى انه لا يملى ابداء شروط لاي اتفاق لقرض وانما يتفاوض مع الدولة المقترضة ولكن في الواقع تعتبر تلك المفاوضات احادية الجانب تكون فيها كل القوة في يد الصندوق، وهذا لا يمنع اننا نتفق مع بعض هذه الاجراءات وهو يمثل الخيار الاصعب ولكنه الضروري، وبدأت الحكومة بحزمة من الاجراءات الاصلاحية ومن اهمها تعديلات في قانون ضريبة القيمة المضافة، وتحرير سعر الصرف الجنية المصري، واصدار قانون الخدمة المدنية، وتخفيض فاتورة الدعم وذلك بتتقية بطاقات التموين والخبز، والالغاء التدريجي لدعم الوقود، وتحرير اسعار

الخدمات الأساسية كالكهرباء ، مما انعكس في تصاعد غير مسبق لمعدلات التضخم بلغت ٢٩.٥٪ عام ٢٠١٧، وفي محاولة لامتناس الاثار السلبية لاجراءات الاصلاحات حاولت الحكومة استهداف الفقراء بزيادة معاش التضامن الاجتماعى ، وطرح برامج جديدة مثل تكافل وكرامة لاستهداف الاسر الفقيرة ، وان كان هناك حاجة الى تقييم نقاط القوة والضعف فى منهجية الاستهداف الجديدة من حيث الموضوعية والشفافية سهولة التنفيذ .

وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها الحكومة الا ان هناك العديد من التخوفات خاصة فى ظل الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار .

### ثالثا: تقدير وتوصيف وتحليل النموذج

#### ١ - متغيرات الدراسة

ينصب اهتمامنا فى هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين النمو الاحتوائى كمتغير تابع وبين عدد من مؤشرات الاداء الاساسية والتي تمثل ركائز لتحقيق النمو الاحتوائى كمتغيرات تفسيرية .

(أ) المتغير التابع (النمو الاحتوائى) : ويتم التعبير عنه بمؤشر مركب لكل من مؤشر الفقر معبرا عنه بنسبة الفقراء وفقا لخط الفقر الوطنى ومؤشر عدم المساواة ويعبر عنه معامل جينى وهو مقياس لعدم عدالة التوزيع تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح وكلما اقتربت القيم من الصفر دل ذلك على المساواة وكلما كانت القيم بالقرب من الواحد فان ذلك يعنى زيادة اللامساواة وانعدام العدالة .

#### (ب) المتغيرات المفسرة :

\* الاستدامة فى النمو الاقتصادى: بمعنى الا تكون هناك فترات من النمو المرتفع تعقبها فترات من النمو شديد الانخفاض او السالب (Stuart,2011) ان الدول التى

حققت تقدما في مؤشرات النمو الاحتوائى اتسمت باستقرار في تصاعد معدلات النمو. ويعبر عنه بمؤشر التقلبات في معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي .

\* **خلق فرص منتجة (التشغيل) :** اعتبرت العديد من الدراسات ان الحصول على فرص وظائف منتجة اهم ركائز النمو الاحتوائى (Sakr,2013) (Felipe,2012) وفى المقابل فان النمو بدون زيادة معدلات التشغيل يمثل عائق امام الحد من الفقر ويعبر عنه بمعدل البطالة .

\* **القيمة المضافة لقطاع الزراعة :** تعرضت العديد من الادبيات الحديثة لاهمية دور القطاع الزراعى كاحد الركائز الهامة للنمو الاحتوائى ومنها ((Gerdien, 2007) ودراسة (Kosta, 2003)

وقد تزايدت اهمية هذا القطاع كاحد ركائز النمو الاحتوائى فى الدول النامية بعد التقرير الذى اصدره البنك الدولى عام ٢٠٠٨ حتى توجه لاستهداف الجغرافيا الفقيرة وبالنظر الى اهم المؤشرات الخاصة لهذا القطاع نجد انها تمثل معدلات نمو الانتاج الزراعى : وقد تم التعبير عنه بمعدل القيمة المضافة فى قطاع الزراعة سنويا (معدل النمو السنوى % من اجمالى الناتج المحلى) .

**راس المال الثابت :** ويعتبر من الركائز الاساسية لتوفير متطلبات الخدمات الاساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والاستثمار وتؤكد معظم الدراسات على الدور الايجابي للبنية التحتية فى تحقيق النمو الاحتوائى وتم التعبير عنه بنسبة اجمالى تكوين راس المال الثابت الى اجمالى الناتج المحلى .

\* **راس المال البشرى:** ويمثل الركيزة الاولى واحد الركائز الاساسية فى اطار تحقيق النمو الاحتوائى حيث يحسن التعليم والمهارات فرص الوصول ويحفز الابتكار ويزيد من الانتاجية ويقلل من اللامساواة وتم التعبير عنه بنسبة الاستثمار العام فى التعليم الى اجمالى الدخل القومى.

\***الانفتاح على الاقتصاد العالمي** : والانفتاح يؤدي الى زيادة الانتاج والتوظيف والحد من الفقر ولكن مشروط بزيادة القدرة التنافسية ويعبر عنه بمجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

\***الاستثمار الاجنبي المباشر**: يمكن ان يسمح الاستثمار الاجنبي المباشر بانتقال التكنولوجيا وخفض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية والصادرات والتوظيف وبالتالي من المتوقع ان يكون له دورا ايجابيا في تحسين مؤشرات النمو الاحتوائي ويعبر عنه نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر % اجمالي الناتج المحلي .

\***الاستثمار العام**: يعد الاستثمار العام احد ادوات السياسة المالية التي يمكن من خلالها التأثير ايجابيا على النمو وعدالة التوزيع (سهير ابوالعينين, ٢٠١٣) (٣٩) عن طريق خلق دخول جديدة او تحويل جزء من الدخول القائمة من فئة اجتماعية الى فئة اخرى ويعد من اهم الركائز تأثيرا على مؤشرات النمو الاحتوائي وتم التعبير عنه النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة % اجمالي الناتج المحلي.

\***معدل نمو السكان**: على الرغم من ان نمو السكان يزيد مستوى الناتج والطلب الكلي الا انه يمكن ان يمثل عقبة خاصة في المراحل الاولى لتحقيق النمو الاحتوائي ومن المتوقع ان يؤثر سلبيا في النمو الاحتوائي وتم التعبير عنه بمؤشر المعدل السنوي للنمو السكاني .

المساعدات الخارجية: وجدت دراسات عديدة مثل (Alvi, & senbeta, 2012) ان المساعدات الخارجية لها تأثير ايجابي على تحقيق النمو الاحتوائي وخاصة اذا ماتم توجيهه الى التدريب والتعليم وتحسن سنوى للخدمات العامة ويعبر عنه نسبة المساعدات الانمائية % اجمالي الدخل القومي .

## ٢- تقدير دالة النموذج ومصادر الحصول على بيانات المتغيرات

تعتمد الدراسة على عشرة متغيرات مستقلة تمثل اهم ركائز ومحددات النمو الاحتوائى (PEG) وهى النفقات النهائية لاستهلاك الحكومة (E,G,C) استدامة النمو (SG) , معدل نمو راس المال الثابت (FC) , القيمة المضافة فى قطاع الزراعة (Agriculture, AV, %GDP) , معدل نمو راس المال البشرى (HC) , الانفتاح على الاقتصاد العالمى (Open) , معدل نمو الاستثمار الاجنبى المباشر (FDI) , معدل نمو المساعدات الخارجية (ODA) , معدل نمو السكان (%Pop-growth) , معدل البطالة (Unemployment) , وسوف يتم قياس اثر تلك المتغيرات على المتغير التابع وهو النمو الاحتوائى . وسوف يتم تقدير دالة النموذج وفقا للصورة اللوغارتمية على النحو التالى :

$$PEG = B0 + B1(E.G.C) + B2(SG) + B3(FC) + B4(Agriculture, AV, \%GDP) + B5(HC) + B6(Open) + B7(FDI) + B8(ODA) + B9(Pop-growth\%) + B10(UE)$$

**مصادر بيانات المتغيرات :** يمثل المتغير التابع مؤشر مركب لكل من نسبة الفقراء وفقا لخط الفقر الوطنى بالنسبة الى اجمالى السكان ومعامل جينى (مؤشر اللامساواة) . وقد تم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بحث الدخل والانفاق والاستهلاك سنوات متفرقة

( ١٩٩٥ , ٢٠٠٠ , ٢٠٠٥ , ٢٠٠٨ , ٢٠١٣ , ٢٠١٥ ) .

ونظرا لاختلاف التوقيت (المسح) الذى يقوم فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والذى اصبح كل عامين بعد ان كان كل خمسة اعوام فقد تم عمل استكمال باستخدام طريقة Linear Interpolation وقد تم الحصول على بيانات (معامل جينى) و(جميع بيانات المتغيرات المستقلة) من World Bank – World Bank Indicators

## جدول رقم ( ٣ )

## وصف متغيرات الدراسة خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٩٥)

Variable	التفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة % من اجمالي الناتج المحلي X1	استدامة النمو % X2	اجمالي تكوين رأس المال الثابت % اجمالي الناتج المحلي X3	القيمة المضافة في قطاع الزراعة X4	الانفاق على التعليم (% اجمالي الدخل القومي X5	الميزان الخارجي للسلع والخدمات % اجمالي الناتج القومي X6	الاستثمار الاجنبي المباشر % اجمالي الناتج المحلي X7	المساعدات الامانية % الدخل القومي X8	معدل نمو السكان % X9	البطالة X10
Mean	11.57	4.53	18.57	14.00	4.39	-5.51	2.51	1.43	1.97	10.22
Median	11.35	4.64	18.74	13.98	4.41	-5.45	1.27	1.22	1.97	10.01
Maximum	12.75	7.16	25.75	16.12	4.41	-1.36	9.34	3.35	2.27	13.15
Minimum	10.37	1.76	12.45	11.27	4.10	-9.50	0.20	0.18	1.75	7.95
Std.Dev.	0.69	1.67	3.55	1.71	0.07	2.29	2.70	0.87	0.16	1.75
Skewness	0.41	-0.05	0.08	-0.38	-3.63	0.15	1.56	0.76	0.52	0.44
Kurtosis	2.39	1.94	2.42	1.79	15.05	2.28	4.15	2.88	2.19	1.87
Jarque-Bera	0.90	0.99	0.32	1.79	173.04	0.54	9.62	2.03		1.81
مستوى المعنوية	0.64	0.61	0.85	0.41	0.00	0.76	0.01	0.36	1.52	0.40
Observations	21	21	21	21	21	21	21	21	0.47	21

## ٣- وصف متغيرات الدراسة وفحص العلاقة الارتباطية

ثم قد تم عمل مؤشر مركبا وذلك باستخدام بيانات نسبة الفقراء ومعامل جيني

بالاستعانة بأسلوب Principal Component

(جميع اختبارات السلاسل الزمنية والمشاهدات وتقدير النماذج واختبار جودة النموذج ثم بالتعاون مع كلية الدراسات للبحوث الإحصائية - مركز الدراسات والاستشارات الإحصائية والقياسية جامعة القاهرة)

وتعكس نتائج التحليل الإحصائي للانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة والموضحة بالجدول رقم (٤) ان معظم قيم متوسطات المتغيرات لم تسجل انحرافا واضحا بين ادنى واعلى قيم مما يعنى عدم وجود تقلبات حادة لتلك المتغيرات خلال فترة الدراسة فى حين شهدت بعض المتغيرات مثل ( $X_2, X_6, X_7, X_8$ ) تقلبات حادة بين اقصى وادنى قيم للمتغير خلال الفترة، وقبل ان نبدأ الاختبارات تم فحص العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ويهدف استبعاد المتغيرات التى تفتقد لوجود علاقة ارتباطية بالمتغير التابع .



## جدول رقم ( ٤ )

## مصفوفة الارتباط للمتغيرات المفسرة والمتغير التابع

النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة	معامل الارتباط	-0.14
	مستوى المعنوية	0.55
استدامة النمو	معامل الارتباط	-0.45
	مستوى المعنوية	0.04
راس المال الثابت	معامل الارتباط	-0.44
	مستوى المعنوية	0.05
القيمة المضافة في قطاع الزراعة	معامل الارتباط	-0.68
	مستوى المعنوية	0.00
الاتفاق على التعليم	معامل الارتباط	-0.12
	مستوى المعنوية	0.60
الانفتاح على الاقتصاد العالمي	معامل الارتباط	-0.17
	مستوى المعنوية	0.45
الاستثمار الاجنبي المباشر	معامل الارتباط	-0.01
	معامل الارتباط	0.96
المساعدات الانمائية	مستوى المعنوية	-0.29
	معامل الارتباط	0.20
معدل نمو السكان	مستوى المعنوية	0.47
	معامل الارتباط	0.57
البطالة	مستوى المعنوية	0.57
	معامل الارتباط	0.01

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٥) وجود علاقة ارتباطية بين المتغير التابع و (X2) حيث بلغ قيمة معامل الارتباط -0.45 وهو ما يمثل ارتباط عكسي ومعنوي عند مستوى دلالة اقل من 5% كما يرتبط المتغير (X4),(X3) بعلاقة عكسية و

معنوية ايضا بالمتغير التابع , وهو ما يتفق مع ماتوصلت اليه معظم الادبيات , حيث ان استدامة النمو وزيادة راس المال الثابت, نمو القيمة المضافة لقطاع الزراعة يقلل من نسبة الفقر واللامساواة , بينما اتضح وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين كلا المتغيرين (X9,X10) وهو ما يتفق ايضا مع النظرية الاقتصادية حيث زيادة معدل نمو السكان وخاصة في المراحل الاولى من النمو يزيد من نسبة الفقر واللامساواة , كما ترتبط البطالة ايضا بعلاقة طردية مع المؤشر المركب للنمو الاحتوائي (الفقر واللامساواة) في حين وجد ان المتغيرات (X1,X6,X7,X8) لا ترتبط بعلاقة معنوية مع المتغير التابع وجاءت تقديرات مستوى المعنوية اكبر من 5% وان كان اتجاه العلاقة اتفق مع صحيح النظرية حيث بزيادة النفقات النهائية لاستهلاك الحكومة والاستثمار في راس المال البشرى والانفتاح على الاقتصاد العالمي , والاستثمار الاجنبي المباشر, المساعدات الانمائية , سيكون هناك تاثير ايجابي على مؤشرات النمو الاحتوائي . وبالتالي سيتم اجراء اختبار جذور الوحدة سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات التي تاكدنا من وجود علاقة معنوية لها مع المتغير التابع.

#### ٤ - نتائج الاختيار التطبيقي

##### (أ) اختبار سكون السلاسل الزمنية

اشارت العديد من الدراسات الاقتصادية ان السلاسل الزمنية لكثير من المتغيرات الاقتصادية تتصف بعدم السكون او عدم الاستقرار مما يؤدي الى مايسمى بالانحدار الزائف (Spurious Regression) الامر الذي قد يؤدي الى الوصول الى نتائج مضلله لذلك يتعين علينا قبل البدء في اختبار النموذج اجراء بعض الاختبارات لغرض الوصول الى نتائج افضل . ومن تلك الاختبارات اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) بالاضافة الى اختبار انكسار

السلاسل الزمنية (Break point Test) وقد اعتمدنا في هذه الدراسة لاختبار سكون  
بيانات السلاسل الزمنية ودرجة الاستقرار على اختبار Augmented Dickey-  
Fuller tes Statistic .

### جدول رقم ( ٥ )

#### Augmented Dickey – Fuller tes Statistic

Variable	At Level		1-st Differance		2-st Differance	
	T	Pro	T	Pro	T	Pro
PEG	-2.65396	0.0994			-3.82353	0.0138
X2	-3.99908	0.0086				
X3	-1.00079	0.7322	-3.96267	0.0076		
4X	0.50426	0.871	-5.41212	0.0004		
9X	-2.28619	0.2729			-3.1997	0.0379
X10	-0.9416	0.7528	-4.01497	0.0068		

(المصدر: تم اعداد الجدول بواسطة الباحث من نتائج Augmented dickey-fuller tes statistic – Unit Root)

ونلاحظ من بيانات الجدول رقم (٦) سكون معظم السلاسل عند الفرق الاول ,  
ماعدا المتغير التابع والمتغير (X9) فقد تم سكونهم عند الفرق الثاني وقد جاءت  
القيمة الاحتمالية اقل من 5% وهى دالة عند مستوى دلالة اقل من 5% كما يوضحه  
الجدول السابق وبذلك يتضح لنا ان جميع السلاسل متحركة ماعدا (X2) حيث تم  
سكونه عند المستوى , وبالتالي تم استبعاده من النموذج وسيتم تقدير النموذج على  
النحو التالي (PEG = F(X3 , X4 , X9 , X10)

بعد التأكد من ان السلاسل الزمنية غير مستقرة الا عند الفرق الاول والثاني يتم  
استخدام اختبار التكامل المشترك Co-Integration Test , توجد عدة منهجيات  
لاختبار وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه , ويتيح اختبار التكامل  
المشترك امكانية اختبار العلاقة بين المتغيرات فى الاجل القصير والكشف عن وجود

علاقة طويلة الاجل بين السلاسل الزمنية ولاثبات وجود تكامل مشترك بين السلاسل السابقة , سوف يتم استخدام اختبار Johansen ointegration Test

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار التكامل المشترك

(ب) اختبار التكامل المشترك

Series: Y_1 X3 X4 X9 X10							
Hypothesized		Trace	0.05		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.96	160.16	69.82	0.00	61.11	33.88	0.00
At most 1 *	0.90	99.05	47.86	0.00	44.09	27.58	0.00
At most 2 *	0.82	54.96	29.80	0.00	33.03	21.13	0.00
At most 3 *	0.60	21.93	15.49	0.00	17.20	14.26	0.02
At most 4 *	0.22	4.74	3.84	0.03	4.74	3.84	0.03

(المصدر: تم اعداد الجدول بواسطة الباحث تم استخلاصه من نتائج اختبار التكامل المشترك )

من الجدول السابق يتضح ان قيمة Trace (الآثر) اكبر من القيمة الحرجة عند (At None, At most 1,2,3,4) لجميع متغيرات السلاسل الزمنية كما نجد ان قيمة Max Eigen اكبر من القيمة الحرجة عند (At, At most 1,2,3,4, None), وبالتالي فان السلاسل الزمنية متكاملة في علاقة طويلة الاجل .

## جدول رقم (٧)

## مصفوفة الارتباط للمتغيرات المفسرة

		X3	X4	X9	X10
X3	Correlation	1			
	Probability				
X4	Correlation	0.683899	1		
	Probability	0.0006			
X9	Correlation	-0.48821	-0.44119	1	
	Probability	0.0247	0.0453		
X10	Correlation	-0.81296	-0.66863	0.636662	1
	Probability	0.000	0.0009	0.0019	

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٨) وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغير (X3) والمتغير (X4) وبخاصة المتغير (X10) حيث كانت درجة الارتباط درجة قوية حيث بلغت (-0.81296) وهي علاقة قوية عكسية ومعنوية وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية بأنه بزيادة معدلات النمو لرأس المال الثابت يمكن ان يكون هناك تأثيرا عكسيا قويا على معدلات البطالة اى (خفض معدلات البطالة) وبالتالي تم استبعاد المتغير (X3) من النموذج .

## (ج) اختبار النموذج باستخدام منهجية (ARDL)

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة , تم استخدام منهجية Auto Regressive Distributive Lag (ARDL) عند الرتب (1,0,1,1) وكانت النتائج على النحو التالي:-

## جدول رقم ( ٨ )

## اختبار (ARDL)

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y_1(-1)	-0.416688	0.198302	-2.10128	0.0557
X4	-0.254899	0.136046	-1.873629	0.0836
X9	12.14385	3.448143	3.521852	0.0038
X9(-1)	-11.69715	3.56027	-3.285467	0.0059
X10	-0.095456	0.141583	-0.674205	0.512
X10(-1)	0.383774	0.177147	2.166413	0.0495
C	-0.404143	3.231945	-0.125046	0.9024

(المصدر: تم اعداد الجدول بواسطة الباحث من نتائج اختبار (ARDL))

ومن نتائج الاختبار وجد ان انحدار المتغير التابع على نفسه على المدى الطويل مؤثر، ولكن باشارة عكسية عند مستوى دلالة اقل من ١٪ وهو مايعنى امكانية تقليل نسب الفقر وعدم المساواة على المدى الطويل وفيما يخص معدل نمو السكان اتضح وجود تأثير معنوي على المدى القصير والطويل وان اختلف اتجاه الاشارة، حيث اظهر وجود علاقة طردية في المدى القصير وهو مايعنى ان زيادة معدل نمو السكان يؤدي الى زيادة معدلات الفقر وعدم اللامساواة بينما على المدى الطويل تشير الى علاقة عكسية سالبة اي ان زيادة معدل نمو السكان يمكن ان يقلل من معدلات الفقر وعدم المساواة، في حين ان تأثير معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الزراعة على النمو الاحتوائي كان معنويا وباشارة سالبة وهو ما كان متوقع بانه بزيادة معدلات نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي يمكن تقليل معدلات الفقر واللامساواة وان كان لم يوجد اي تأثير على المدى الطويل، كما اسفرت النتائج عن علاقة عكسية وان كانت غير معنوية لمعدلات (البطالة) على مؤشرات النمو الاحتوائي في الفترة القصيرة وهو ايضا ماكان متوقع لاتفاقه مع ورد بمعظم الادبيات وان كان هذا التأثير على المدى الطويل معنويا .

## القدرة التفسيرية للنموذج :

جدول رقم ( ٩ )

جودة النموذج

R-squared	0.791487	Mean dependent var	-0.04483
Adjusted R-squared	0.69525	S.D. dependent var	1.004095
S.E. of regression	0.554302	Akaike info criterion	1.927003
Sum squared resid	3.994258	Schwarz criterion	2.275509
Log likelihood	-12.27003	Hannan-Quinn criter.	1.995035
F-statistic	8.224379	Durbin-Watson stat	1.976353
Prob(F-statistic)	0.000804		

وكما يوضح الجدول رقم (٩) بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 69.5% أى ان المتغيرات السابقة تفسر 69.5% من نسبة التغير فى النمو الاحتوائى، والنموذج معنوى حيث بلغت F.Statistic (8.22) وهى دالة عند مستوى (0.000804) كما بلغت قيمة Durbin – Watsonstat (1.97) مما يعنى عدم وجود ازدواج خطى .

**(هـ) اختبارات جودة النموذج :**

ولاختبار جودة النموذج تم اجراء بعض الاختبارات

جدول رقم (١٠)

اختبارات جودة النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.28541 8	Prob. F(2,9)	0.084 9
Obs*R-squared	8.01793	Prob. Chi-Square(2)	0.018 2

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.89017 3	Prob. F(7,11)	0.545 1
Obs*R-squared	6.87084 5	Prob. Chi-Square(7)	0.442 5
Scaled explained SS	1.84759 8	Prob. Chi-Square(7)	0.967 8

**Ramsey RESET Test**

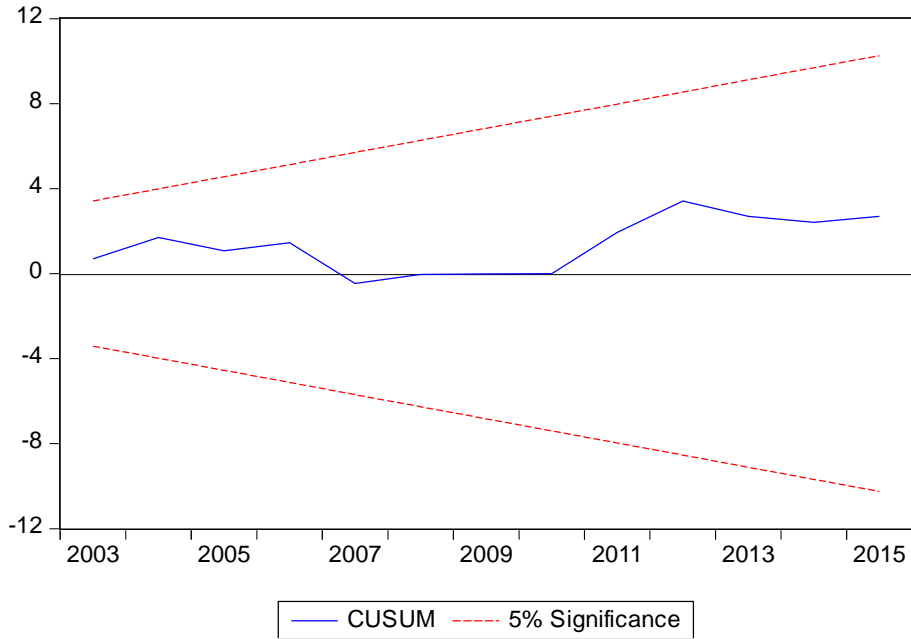
	Value	df	Probability
t-statistic	0.534138	12	0.603
F-statistic	0.285303	(1, 12)	0.603



ويظهر اختبار Serial Correlation LM Test درجة ارتباط الاخطاء او مايسمى الازدواج الخطى , وقد بلغت قيمة "F"0.0849 وهى دالة عند مستوى دلالة 5% وهذا يعنى عدم وجود ارتباط خطى بين اخطاء النموذج .كما يظهر اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ثبات تباين السلسلة الزمنية وقد بلغت "F" المحسوبة 0.545 وهى غير دالة عند مستوى دلالة 5% وتشير نتائج الاختبار ان هناك ثبات تباين فى السلاسل الزمنية, فى حين اظهر اختبار Ramsey Reset Test ان النموذج جيد حيث بلغ قيمة "F"0.603 وهى اكبر من 5% . ولكى نتأكد من خلو البيانات المستخدمة فى هذه الدراسة من اى تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك , وقد تم استخدام اختبار المجموع التراكمى للبواقي (CUSUL) ويعد هذا الاختبار من الاختبارات الهامة .

شكل رقم (٢)

## المجموع التراكمي للبواقي (اختبار استقرار النموذج)



ومن الشكل السابق اتضح لنا الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصياغة تصحيح الأخطاء لنموذج الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة , حيث وقع الشكل البياني للاختبار داخل الحدود الحرجة عند مستوى (95%) .

## النتائج والتوصيات

أكدت معظم الأدبيات على أهمية النمو الذى يحقق التوظيف المنتج ، ويخلق الفرص الاقتصادية ، ويضمن التماسك الاجتماعى ، من خلال توسيع نطاق المشاركة وتسهيل وصول كافة شرائح المجتمع وخاصة الفقراء لهذه الفرص ، وقد استهدفت الدراسة تحليل لاهم مؤشرات الاداء الاساسية التى تمثل ركائز لتحقيق النمو الاحتوائى فى مصر وانتهت الى انه على الرغم من الاتجاه التصاعدى لمعدلات النمو الاقتصادى فى مصر خلال العقود الاخيرة ، الا ان معدلات التشغيل المنتج لم تشهد التحسن المرغوب ، ومازالت معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة ، وقد ساعد على ذلك عوامل كثيرة منها التركيب القطاعى لعملية النمو حيث ضعف نصيب مساهمة القطاع الزراعى ، وهو ما يعتبر احد الركائز الهامة لتحسين مؤشرات النمو الاحتوائى ، بالاضافة الى الزيادة المستمرة فى معدل نمو السكان وهو ما قد يمثل عبئا خاصة فى المراحل الاولى من النمو ، نضيف الى ذلك ضعف الاستثمار العام وبخاصة فى قطاعى التعليم والصحة ، وهو ما انعكس فى اخفاق مؤشرات الاداء القومية الاساسية فى اتجاه تحقيق نمو احتوائى ، وارتفعت نسبة الفقراء وعدم المساواة ، وقد اتفقت الدراسة مع ما توصلت اليه معظم الأدبيات فى أهمية استدامة النمو وزيادة راس المال المادى والبشرى . ونقترح توفير منهج جديد للتحويل نحو تحقيق التوازن بين اهداف السياسات الاقتصادية الكلية، والخروج من الية اعادة التوزيع للتغلب على الفقر والمهمشين الى الية طويلة الاجل تركز على كيفية زيادة معدلات النمو ومشاركة جميع الفئات ،مع ضرورة اعادة ترتيب الاولويات بحيث يصبح الاستثمار العام فى التعليم والصحة والتدريب وتنمية المهارات ومكافحة الفساد بكافة صوره على قائمة الاولويات، بغرض رفع معدلات التوظيف المنتج مع ضمان استفادة جميع الفئات من النمو .

## المراجع

- عثمان محمد عثمان , "التتمية العادلة , النمو الاقصادى, توزيع الدخل, مشكلة الفقر" روابط للنشر وتقنية المعلومات , القاهرة ٢٠١٦.
- سليمان , سلوى , (٢٠١٣), "النمو الاحتوائى بين النظرية والحالة المصرية" اوراق المؤتمر السنوى لقسم الاقتصاد , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة .
- سهير ابوالعينين , دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر , معهد التخطيط القومى , سلسلة قضايا التخطيط والتتمية , رقم(٤٧) ٢٠١٣.
- Abou-Ali,Sultan and Hala Abou-Ali(2013),"Measuring in Inclusive Growth in Egypt 1991-2011" paper presented at Conference on Managing Transition in Egypt:Political and Economic Vision, Faculty of Economics and Political Science, April 2013
- Addison.T.and Nino-Zarazua,M.(2012)."What is Inclusive Growth?" United Nation University and World Institute for Development Economics Research UNU.Wider.Nordie-Baltic niceting.Finland.
- Ali, Ifzal and son Hyun Hwa (2007), "Measuring Inclusive Growth" Asian Development Review, Vol.24, NO.1, Asian Development Bank, p.11.
- Ali.I.and Juzhong Z.(2007)."Inclusive Growth toward a prosperous Asia:policy Implications" Asian Development Bank , ERD Working paper series.No.97.
- Alvi,E.And Senbeta(2012)."Does foreign aid reduce poverty? Journal of International Development, Vol.24.8, pp.955-976
- Anand, Rahul, Saurabh Mishra and Shanaka j.peiris (2013),"Inclusive Growth Revisited: Measurement and Determinants" Economic premise No.122, The World Bank.

- Arjan de Haan,(2013),"Inclusive Growth:More than Safety Nets",SIG working paper.No.2013/1
- Asian Development Bank. (2008) "Strategy,2020" Manila
- EL-Laithy,Heba and Sherine AL-shawarby (2015),"Measuring Inclusive Growth and social Mobility in Egypt Before and After The Revolution"paper presented at Conference on political and Economic Challenges in Egypt: Future perspectives, Faculty of Economics and political science,cairo University,9-11,May2015,p.7.
- El-Shawarby, Sheren (2017) Inclusive Growth and Forward Looking Macroeconomic Polices , Egyptian Review of Development and Planning Vol.25,No1.June2017 .
- Felipe,j.(2012)."Inclusive Growth:Why is it important for Developing Asia?" CADMUS.promoting Leadership in Thought that leads to Action.Volume1.issue4-April2012
- Fernando,N,(2008)," Rural Development Outcomes and Drivers:An Overview and some Lessons",EARD special studies,Asian Development Bank,Manila
- Gerdien Meijerink , Pim Roza , The Role of Agriculture in Economic Development , Markets , Chains and Sustainable Development Strategy & Policy Paper 4, April 2007 .
- GSDRC,(2010),Governance and social Development Resource Centre.2010.Helpdesk Research Report:Literature Review on Inclusive Growth.April2010.
- Habito,C.F,(2009)."Patterns of inclusive growth in developing Asia:Insights from an enhanced growth-poverty elasticity analysis".ADBL Working paper series.No145
- Kakwani, N . and Silber, j (2008) "Introduction: Multidimensional poverty Analysis: Conceptual Issues, Empirical Illustrations and policy Implications" World Development june. Vol. 36(6).

- Kalsen . s.,(2010). "Measuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definitions, open Questions and some Constructive proposals" , Asian Development Bank, Working paper series No 12.
- Kostas Stamoulis, Alberto Zezza, A Conceptual Framework for National Agricultural, Rural Development, and Food Security Strategies and policies, ESa Working paper No.03-17, November 2003.
- Loayza,N,and Raddatz,C,(2010). The Composition of Growth Matters for Poverty Alleviation". Journal of Development Economics.Vol.(93)
- Mckinley,T.(2010)"Inclusive Growth Criteria and Indicators:An inclusive growth index for Diagnosis of Country progress".ADB Economics Working paper series.No.14.Manila:ADB
- Noha.S.Omar (2018) "Measuring Inclusive Growth in Egypt over A Decade" Egyptian Review of Development and Planning Vol.26,No1.June2018 .
- OECD (2014), "Report on the OECD Framework for Inclusive Growth,"Meeting of The OECD Council at Ministerial Level, paris6-7, May,p.9
- Podesta,j.(2013)."Inclusive Economic Growth:Increasing Connectivity,Expanding Opportunity and Reducing Vulnerability".Center for American progress.February.
- Ramos,R.Ranieri,R.and Lammens,j.(2013).Mapping Inclusive Growth.Brasilia:International policy Centre for Inclusive Growth
- Rauniyar,G.and Kanbur,R.(2009),"Inclusive Dvelopment :Two Papers on Conceptualization,Application,and the ADB perspective",Independent Evaluation Department,ADB.
- Ravallion.M.(2004). "Pro-poor Growth: A primer". Policy Research Working paper No3242 Washington DC: The World Bank .

- Sakr, Hala(2013) "The Road Towards Achieving Inclusive Growth: With reference to The Egyptian Economy" paper presented at Conference on Managing Transition in Egypt: political and Economic Vision, Faculty of Economics and political Science, April2013 .
- Sen,Kunal (2014),"Inclusive Growth: When May We Expect It? When May We Not?" Asian Development Bank Institute,p.136.
- Seneviratne,D.and Sun,Y.(2013)"Infrastructure and Income Distribution in ASEA-5:What are the Links?".IMF working paper.No.13/41.
- Stuart,E,(2011) "Making Growth Inclusive: Some Lessons from Countries and The Literature" Oxfam Research Reports .
- The World Bank, (2009) "What is Inclusive Growth?" PRMED Knowledge Brief. Washington,DC:Economic policy and Debt Department, The World Bank.
- White, H and E. Anderson (2001) "Growth versus Distribution: Does the pattern of Growth Matter?". Development policy Review19:3,267-289
- Wieser,Ch.(2011)."Determinants of the Growth Elasticity of poverty Reduction:Why the Impact on poverty Reduction is Large in some Developing Countries and small in Others".the Austrian Institute of Economic Research (WIFO) Working papers,No406.November 2011.

## **ABSTRACT**

The study aimed to analyze some of the main performance indicators that represent the pillars of achieving growth in Egypt in order to identify the weaknesses or obstacles and concluded that despite the upward trend of economic growth rates in Egypt during the last decades, Unemployment rates continued to rise at high levels. This was aided by many factors, including the sectorial structure of the growth process, where the contribution of the agricultural sector, which is one of the important pillars for improving the growth indicators of growth, in addition to the continuous increase in population growth rate Is a special burden in the early stages of growth, compounded by the weakness of public spending, especially in the sectors of education and health, and the high proportion of the poor and inequality, which is reflected in the failure of the national performance indicators essential to the achievement of growth of the containerized, and concluded the study to the importance of providing a new approach In order to achieve a balance between the objectives of macroeconomic policies, with the need to rearrange priorities so that public investment in education, health, training, skills development and anti-corruption in all forms on the list of priorities, in order to raise rates of productive employment while ensuring that all groups benefit from Growth.